

الإمام السيوطي ومواقفه من سابقه من خلال كتابه:  
همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (مقدمات النحو عينة)

د. مسعود غريب  
قسم اللغة العربية  
جامعة قاصدي مرياح ورقلة الجزائر



## Abstract

Imam al-Suyuti, born and lived in Egypt, has great credit for Arabic through his book "Ham' al-Hawami". He was able to show his opinion strongly weighted views of what he sees right once and again opposed and agree between the views that appear contradictory and unique opinion on many grammatical issues especially that performed according to a clear scientific method based on the good extrapolation of evidences. He ridiculed all his energies to serve the linguistic lesson.

The vast number of his scientific effects with huge content are of great interest whether those long tomes, or those books and papers. He followed a deliberated scientific approach with good tabulation and division briefing and innovation.

His fingerprint is very clear both in terms of the way he deals with grammatical issues, or in terms of the validity of what he sees right. It is appropriate to point out that al-Suyuti has provided a great service to the syntax lesson through his book "Ham' al-Hawami". Who is al-Suyuti? Moreover, what is his book: "Ham' al-Hawami"? What is his view on the opinions of his predecessors, and how could he direct it, or come up with a new compelling argument and a scientific approach?

**Keywords:** grammatical concepts, opinions, reasoning, guidance, weighting, approach.

الإمام السيوطي ومواقفه من سابقه من خلال كتابه:  
همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (مقدمات النحو عينة)

ملخص:

لقد استطاع الإمام السيوطي صاحب الفضل الكبير على العربية. المصري الأصل والنشأة من خلال كتابه: "همع الهوامع" أن يبدي رأيه مرجحاً مرة، ومعارضاً مرة أخرى وموفقاً بين الآراء التي تبدو في ظاهرها متناقضة، ومتفرداً بالرأي في بعض المسائل النحوية، وفق منهج علمي رصين، مسخراً كل طاقاته في خدمة الدرس اللغوي بكل مستوياته. فآثاره العلمية هائلة العدد غزيرة المحتوى، سواء تلك المجلدات الطوال، أو تلك الكتب أو الورقات البحثية ذات الفائدة العظيمة متبعا في تأليف كل ذلك منهجاً علمياً من أهم مميزاته وخصائصه شكلاً حسن التبويب والتقسيم، ومضموناً الإحاطة والابتكار.

والحق يقال إن بصمته واضحة سواء من حيث طريقة معالجته للقضايا النحوية، أو من حيث الاستدلال على صحة ما يراه صواباً. وإنه لمن المناسب أن أشير إلى أن الإمام السيوطي قد قدم خدمة جليلة للدرس النحوي من خلال كتابه: "همع الهوامع". فمن السيوطي؟ وما كتابه: همع الهوامع؟ وما رأيه في آراء سابقه؟ وكيف استطاع أن يوجهها، أو يأتي بالجديد فيها؟  
الكلمات المفتاحية: المفاهيم النحوية، الآراء، الاستدلال، التوجيه، المنهج.

## الإمام السيوطي ومواقفه من سابقه من خلال كتابه: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (مقدمات النحو عينة)

### ١- جلال الدين السيوطي وكتابه همع الهوامع:

#### أ) الإمام السيوطي:

لقد حسم الإمام السيوطي مسألة ترجمة حياته، ولم يتركها عرضة للجدل لمن يأتي بعده؛ وذلك اقتداء بالمحدثين قبله، إذ يقول في كتابه حسن المحاضرة: «وإنما اخترت ترجمتي في هذا الكتاب اقتداء بالمحدثين قبلي، فقل أن ألف أحد منهم تاريخاً إلا وذكر ترجمته فيه؛ ومن وقع لهم ذلك الإمام عبد الغافر الفارسي في تاريخ نيسابور، وياقوت الحموي في معجم الأدياء...»<sup>١</sup>، فقال أصالة عن نفسه: «مؤلف هذا الكتاب عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر بن محمد بن سابق الدين بن الفخر عثمان بن ناظر الدين محمد بن سيف الدين خضر بن نجم أبي الإصلاح أيوب بن ناصر الدين محمد بن الشيخ همام الدين الخضير السيوطي»<sup>٢</sup>

فالسويطي نسبة إلى مدينة (أسيوط) في صعيد مصر. من مواليد سنة ٨٤٩ هـ، نشأ يتيماً في حضن أسرة ذات علم، وجاه، ومال، ورياسة، «وفي ظروف سياسية واجتماعية تعج بالحركات العلمية والدينية إذ شجع المماليك الحركة العلمية، ورفعوا من قدر العلماء فأسسوا المدارس، وأقاموا الخوانق والرباطات، ووقفوا الضياع على طلبة العلم، وغصت المدارس بخزائن الكتب وهُرع إليها الألوف من الطلبة»<sup>٤</sup>.

بدأ حياته العلمية بحفظ القرآن الكريم وعمره دون ثماني سنين، وكثير من المتون العلمية والفقهية، ثم جد واجتهد في تحصيل العلم فلازم جلّ شيوخ عصره، لينهل عنهم مختلف فنون العلم والمعرفة؛ مما كان له الأثر الكبير في حياته العلمية.

والملاحظ أن همته العالية ورغبته الفائقة في طلب العلم والمعرفة دفعته إلى القيام برحلات علمية كثيرة، فسافر إلى الحجاز، ورحل إلى اليمن والهند، وطاف في بلاد المغرب، فالتقى بأهل العلم والدراية فأفاد واستفاد. وهكذا شق السيوطي الطريق نحو الشهرة والأستاذية، لا يشق له غبار، إلى أن تربع على عرشها وبكل جدارة واستحقاق. وكانت وفاته رحمه الله وطيب ثراه «بعد أذان الفجر المسفر صباحه من يوم الجمعة تاسع عشر جمادى الأولى سنة ٩١١ هـ إحدى عشرة وتسعمائة»<sup>٦</sup>

#### ب) أقوال العلماء فيه:

من الذين ترجموا للإمام السيوطي، ونوّهوا به وبمصنفاته بما يستحق:

- الإمام الشوكاني إذ قال عنه: «الإمام الكبير صاحب التصانيف... يبرز في جميع الفنون وفاق الأقران، واشتهر ذكره وبعد صيته... وتصانيفه في كل فن من الفنون مقبولة قد سارت في الأقطار مسير النهار»<sup>٧</sup>.

- وقال عنه الإمام الزركلي أنه: «إمام حافظ مؤرخ أديب، له نحو ٦٠٠ مصنف»<sup>٨</sup>.

- أما ابن العماد فقال عنه بعد أن ذكر نسبه هو: «الحافظ جلال الدين، أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين أبي بكر بن محمد بن خضر بن أيوب بن محمد بن الشيخ

همام الدين الخضير السيوطي الشافعي المسند المحقق المدقق صاحب المؤلفات الفائقة النافعة»<sup>٩</sup>

- وقال عنه الدكتور عبد العال سالم مكرم: «والسيوطي فلتة من فلتات التاريخ الإسلامي، فلم نجد من علماء عصره، أو ممن سبقه، أو ممن جاء بعده، من استولى على العلم هذا الاستيلاء، وسيطر على الفكر هذه السيطرة، لم يترك شيئاً إلا وكتب فيه، ولم يترك باباً من أبواب المعرفة إلا وفتح هذا الباب على مصراعيه، وكتب في كل فن وأبدع في كل علم، وعاش في محراب الفكر متبتلاً فقدم لنا هذا الزاد الذي تفخر به المكتبة الإسلامية»<sup>١٠</sup>.

العلامة السيوطي هو كما قال هؤلاء الأفاضل، وخيراً مما قالوا، فهو شخصية بحق فريدة من نوعها، حباها الله قدرة عقلية فائقة استطاع بفضل الله أن يطرق جميع أبواب العلم والمعرفة، ويبدع فيها، فما قدمه لنا من زاد معرفي حق للمكتبة العربية الإسلامية أن تفخر به.

### ج) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع:

لقد صنف السيوطي وبأمانة علمية منقطعة النظير، لم يخس الناس أشياءهم، ولم ينكر على غيره من العلماء جهودهم، فتفوق في شتى ميادين العلم والمعرفة، في النحو، واللغة، والتراجم، ناهيك عن التفسير والحديث، والفقه، حيث بلغت مؤلفاته نحو ستمائة مصنف<sup>١١</sup> إذ يقول عن نفسه: «ورزقت التبحر في سبعة علوم: التفسير، والحديث، والفقه، والنحو، والمعاني، والبيان، والبديع على طريقة العرب والبلغاء، لا على طريقة العجم وأهل الفلسفة، والذي أعتقده أن الذي وصلت إليه من هذه العلوم السبعة سوى الفقه والنقول التي اطلعت عليها فيها، لم يصل إليه ولا وقف عليه أحد من أشياخي؛ فضلاً عن هو دونهم، وأما الفقه فلا أقول ذلك فيه، بل شيخي فيه أوسع نظراً وأطول باعاً»<sup>١٢</sup>.

ومن أشهر ما ألف في النحو العربي كتابه الموسوم بـ: (همع الهوامع في شرح جمع الجوامع)، وهو من باب إضافة المصدر إلى اسم الفاعل قصد المبالغة، الذي يعد مصدراً من أهم مصادر النحو العربي جامعاً لجهود القدماء أو يكاد، ولأهميته قد تولى تعريفه بنفسه كاشفاً عن أهميته بما احتواه من معارف وحقائق علمية، لا يستغني عنها العالم المتخصص فضلاً عن المبتدئ، ذكراً سبب تأليفه، ومعللاً تسميته ووسمه بهمع الهوامع إذ يقول: «وبعد فإن لنا تأليفاً في العربية جمع أدناه وأقصاه، وكتاباً لم يغادر من مسائلها صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها، ومجموعاً تشهد لفضله أرباب الفضائل، ومجموعاً قصرت عنه جموع الأواخر والأوائل، حشدت فيه ما يقر الأعين، ويشنف المسامع، وأوردته مناهل كتب فاض عليها همع الهوامع، وجمعت من نحو مئة مصنف، فلا غرو أن لقبته جمع الجوامع، وقد كنت أريد أضع عليه شرحاً واسعاً كثير النقول، طويل الذبول، جامعاً للشواهد والتعاليل، معتنياً بالانتقاد للأدلة والأقوال، منبهاً على الضوابط والقواعد، والتفاسيم والمقاصد، فرأيت الزمان أضيق من ذلك، فرغبة أهله قليلة فيما هنالك، مع إلحاح الطلاب علي في شرح يرشدهم إلى مقاصده، ويطلعهم على غرائبه وشوارده، فنجزت لهم هذه العجالة الكافلة لحل مبانيه، وتوضيح معانيه، وتفكيك نظامه وتعليل أحكامه، مسماة بهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع»<sup>١٣</sup>.

وبعد هذا الوصف الجامع، أورد مقدمة "جمع الجوامع" التي ذكر فيها أن هذا الأخير كتاب موجز يحتوي على خلاصة كتابي: "التسهيل لابن مالك"، و"الارتشاف لأبي حيان" «مع مزيد واف فانق الانسجام، قريب من الأفهام»<sup>14</sup> ثم ذكر أنه «ينحصر في مقدمات وسبعة كتب، المقدمات في تعريف الكلمة وأقسامها، والكلام، والكلم، والجملة، والقول، والإعراب، والبناء، والمنصرف وغيره، والنكرة والمعرفة وأقسامها. والكتاب الأول في العمدة، وهي المرفوعات، وما شابهها من منصوب النواسخ. والثاني في الفضلات. والثالث في المجزورات وما حمل عليها من المجزومات، وما يتبعها من الكلام على أدوات التعليق غير الجازمة، وما ضم إليها من بقية حروف المعاني. والرابع: في العوامل في هذه الأنواع، وهو الفعل وما ألحق به وختم باشتغالها عن معمولاتها، وتنازعها فيها. والخامس: في التوابع لهذه الأنواع، وعوارض التركيب الإعرابي من تغيير كالإخبار، والحكاية، والتسمية، وضرائر الشعر، وهذه الكتب الخمسة في النحو، والسادس في الأبنية. والسابع: في تغييرات الكلم الإفرادية كالزيادة، والحذف، والإبدال والنقل، والإدغام، وختم بما يناسبه من خاتمة الخط. وهذا ترتيب بديع لم أسبق إليه، حذوت فيه حذو كتب الأصول وفي جعلها سبعة مناسبة لطيفة مأخوذة من حديث (ابن حيان) وغيره: "إن الله وتر يحب الوتر، أما ترى السموات سبعة، والأيام سبعة، والطواف سبعة" الحديث»<sup>15</sup>

#### قيمه العلمية:

إن أول من أشاد ونوه بالقيمة العلمية لهذا الكتاب هو السيوطي نفسه إذ يقول: «فإن لنا تأليفا في العربية جمع أدناها وأقصاها، وكتابا لم يغادر من مسائلها صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها، ومجموعا تشهد لفضله أرباب الفضائل، ومجموعا قصرت عنه جموع الأواخر والأوائل، جمعت فيه ما يقر الأعين، ويشنف المسامع، وأوردته مناهل كتب فاض عليها همع الهوامع»<sup>16</sup>.

وذكر الأستاذان عبد السلام محمد هارون، وعبد العال سالم مكرم أن كتاب همع الهوامع كتاب من أهم الكتب التي ألفها السيوطي في النحو فحسب، بل من أهم كتب النحو العربي وذلك للأمور الآتية<sup>17</sup>:

- الكتاب سجل حافل بمسائل النحو، وقضاياها منذ عصر سيبويه إلى عصر المؤلف.
- موسوعة ضخمة في شواهد العربية.
- اعتمد مؤلفه كما يقول في مقدمته على أكثر من مائة مرجع وبعض هذه المراجع مفقودة من المكتبة العربية، وبذلك يتيح للباحثين، وبخاصة طلاب الدراسات العليا الفرصة للوقوف على نصوص لغوية ونحوية مفقودة.
- معظم الكتب النحوية التي يدرسها الطلاب في الجامعات العربية وغيرها كالتصريح وحاشية الصبان، وحاشية ياسين والخضري كلها تعتمد في كثير من المسائل على كتاب همع الهوامع من الاستدلال به، ونقل النصوص به.

#### سبب تأليفه:

ذكر السيوطي أن كتابه "جمع الجوامع" «تأليف مختصر في العربية، جامع لما في الجوامع من المسائل والخلاف، حاو لوجازة اللفظ وحسن الانتلاف، محيط بخلاصة

كتابي (التسهيل)، (والارتشاف)، مع مزيد واف، فائق الانسجام، قريب من الأفهام»<sup>١٨</sup>. الأمر الذي جعله يفكر في شرحه، وحل مسأله، وتوضيح مقاصده، هذا بالإضافة إلى إلحاح الطلاب عليه في «شرح يرشدكم إلى مقاصده، ويطلعهم على غرائبه وشوارده»<sup>١٩</sup>؛ ولهذا السبب أو ذلك نجز لهم «هذه العجالة الكافلة بحل مبانيه، وتوضيح معانيه، وتفكيك نظامه، وتعليل أحكامه مسماة (بهمع الهوامع، في شرح جمع الجوامع)»<sup>٢٠</sup>.

### أسلوبه في عرض المادة:

لقد عالج السيوطي في كتابه همع الهوامع معظم أبواب النحو فلم يترك شاردة ولا واردة إلا وذكرها متبعا في ذلك أسلوب سابقه من النحاة والأصوليين، حيث رتب موضوعاته، وقسمها على أساس الإعراب إلى مقدمات وسبعة كتب قائلا: «وهذا ترتيب بديع لم أسبق إليه، حذوت فيه كتب الأصول»<sup>٢١</sup>.

وقد تحدث عن طريقة عرضه لمادة كتابه قائلا: «وقد انقضى القول في شرح الكتاب الثاني من كتابنا "جمع الجوامع"، وهذا القدر إلى نصف الكتاب هنا. وأعلم أنني لما شرعت في شرحه، كنت بدأت أولا بشرح النصف الثاني فكتبت من أول الكتاب الثالث إلى بناء جمع التكسير على طريقة المزج، ثم بدا لي أن أغير الأسلوب فشرحت من أوله على النمط المتقدم، وكان في نيتي الاستمرار على هذه الطريقة إلى آخر الكتاب، وإلغاء القطعة التي كتبتها أولا ممزوجة، ثم لما ضاق الزمان عن ذلك أبقيت كل قطعة على حكمها، وضممت هذه القطعة إلى تلك، ووصلت بينها. ولا يضير كون الشرح على أسلوبين، نصفه بلا مزج، ونصفه ممزوج، ونعود هناك إن شاء الله إلى تكملة بقية الكتاب من جمع التكسير إلى آخره على طريقة أوله. والله الموفق»<sup>٢٢</sup>. وهذا يعني أن السيوطي قد انتهج في شرحه جمع الجوامع طريقتين:

(أ) طريقة عدم المزج: حيث كان السيوطي يورد النص الأصلي من جمع الجوامع مشيرا إليه بحرف (ص)، ثم يشرحه بإسهاب مع ذكر الشواهد والتعليقات والآراء المختلفة مرجحا ومعارضاً وموقفاً، وقد يتفرد في بعضها بالرأي، وقد اتبع هذه الطريقة في شرح المقدمات والباب الأول والثاني، ثم من الباب السادس إلى نهاية الكتاب، مشيرا إلى ذلك بحرف (ش).

(ب) طريقة المزج: وهي الطريقة التي شرح بها النصف الثاني من الكتاب، أي: من باب المجرورات إلى نحو منتصف الباب السادس، وتقوم على مزج الأصل بالشرح بحيث يتعذر الفصل بينهما.

### ٢ - مواقف السيوطي النحوية من سابقه:

لقد تعددت أوجه الخلاف فشملت معظم أبواب النحو سواء بين المدارس النحوية، أو بين النحويين من المدرسة الواحدة، فألفت كما هو معلوم في هذا المضمار مصنفات تدرس تلك الخلافات، فمنهم من نصّب نفسه حكما، وسمى كتابه الإنصاف، ومنهم من حاول أن يبين وجهات نظر كل طرف واقفا على مسافة واحدة من الطرفين، فسمى كتابه التبيين، ومنهم من حاول الائتلاف بينها فسمى كتابه ائتلاف النصر.

وطبيعي أن تتعدد وجهات النظر بين مرجح ومعارض وموافق وناقض، ولا شك أن السيوطي صاحب القدم الراسخة في العلم والباع الطويل في التأليف والتصنيف يعد واحدا من أبرز أولئك الأعلام العلماء الذين اهتموا بدراسة تلك الخلافات حيث جاء كتابه: "ممع الهوامع" حافلا بالأراء النحوية لعدد كبير من علماء النحو، التي لم يكتف بعرضها ووصفها فحسب، بل رد على أكثر من رأي منها ووافق ووجه، ورجح الكثير منها بالأدلة القاطعة والحجج الثابتة نقلا وعقلا، كما فند بعضها متفردا بالرأي فيها. حيث ذكر أنه جمع مادة كتابه "جمع الجوامع" من نحو مئة كتاب؛ ولذلك سماه جمع الجوامع، وإن أبدى تأثره بابن مالك، وأبي حيان، واعتماده في أغلب المسائل النحوية على كتابيهما "التسهيل" و"الارتشاف"، كما أشار إلى ذلك في مقدمة كتابه "ممع الهوامع"<sup>٢٣</sup> إلا أنه لا يعني البتة أنه يوافقهما في كل شيء، فكثيرا ما يصرح بمخالفتهما قائلا: "خلاف لابن مالك"، "خلاف لأبي حيان" ليبين أنه لم يكن مقلدا لهما أو لغيرهما، وإنما له رأيه الخاص.

وقد وظف عدة مصطلحات صريحة، وغير صريحة في إبداء مواقفه المختلفة من آراء سابقيه من النحاة كقوله: الأصح، المختار، الأرجح، عندي، وهو اختياري، الصواب، الأشهر، الأعراف، وليس بصحيح، الأحسن...كشف من خلالها عن وجهات نظره والآراء الأخرى في الكثير من المسائل النحوية سواء في المقدمات النحوية، أو في بقية أبواب الكتاب، معتمدا في ذلك كله على ما سمع من كلام العرب وهو: «ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته فشمّل كلام الله تعالى وهو القرآن الكريم وكلام نبيه- صلى الله عليه وسلم- وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظما ونثرا عن مسلم، وعن كافر، وهذه ثلاثة أنواع لا بد في كل منها من الثبوت»<sup>٢٤</sup> ويتمثل في الشواهد النحوية بمختلف أنواعها.

كما أخذ بالقياس وهو: «العلم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب، وقال صاحب المستوفى: كل علم؛ فبعضه مأخوذ بالسماع والنصوص، وبعضه بالاستنباط والقياس، وبعضه بالانتزاع من علم آخر»<sup>٢٥</sup>.

والجدير بالذكر أن السيوطي كان يقيس على ما ورد به السماع على أن يكون كثيرا ومطردا، وفق مذهب البصريين، ومثال ذلك ما ذكره في باب كان وأخواتها إذ يقول: «واختلف في جواز دخول بقية أفعال الباب على ما خبره ماض: فالصحيح جوازه مطلقا. وعليه البصريون لكثرتهم في كلامهم نظما ونثرا كثرة توجب القياس»<sup>٢٦</sup>.

#### - مقدمات النحو الرئيسية:

##### ١- الكلمة وأقسامها:

أ) **الكلمة:** من المقدمات النحوية الكلمة وأقسامها، وقد اختلف النحاة في وضع حد لها جامع مانع، وهو ما عبّر عنه السيوطي بقوله: «وقد اختلفت عباراتهم في حد الكلمة اصطلاحا»<sup>٢٧</sup> مما جعله يختار من أحسنها أحسن حدودها، إذ يعرفها بقوله: «أحسن حدودها: قول مفرد مستقل، وكذا منويّ معه»<sup>٢٨</sup>، وهو ما ذهب إليه ابن مالك إذ يعرفها بقوله: «الكلمة لفظ مستقلّ دال بالوضع تحقيقا أو تقديرا، أو منويّ معه»<sup>٢٩</sup>.

ونرى في هذا التعريف أن السيوطي لم يوافق ابن مالك موافقة كلية إذ اعترض عليه في استعماله مصطلح "اللفظ" بدلا من مصطلح "القول"، إذ يعتبر أن مصطلح القول أدق وأصوب من مصطلح اللفظ باعتبار أن اللفظ يدل على المهمل، والموضوع لمعنى، بينما القول يدل على ما هو موضوع لمعنى فقط، وبالتالي لا حاجة لزيادة قوله: "دال بالوضع"؛ لإخراج المهمل، وهذا ما أشار إليه بقوله: «و لم أحتج إلى ما زاده في "التسهيل" من قوله: "دال بالوضع" مخرجا المهمل لتعبيره باللفظ والشامل لذلك، وذكر القول الذي يخرج، لما سيأتي بأنه موضع لمعنى، ولذلك عدلت إليه»<sup>٣٠</sup>. كما وافق أبا البقاء العكبري في جعل الإفراد صفة للقول لا صفة للمعنى<sup>٣١</sup> مخالفا ابن الحاجب وأبا حيان في جعلهما الإفراد صفة للمعنى؛ لأن الكلمة في رأيهما «قول وضع لمعنى مفرد»<sup>٣٢</sup>، والصحيح كما أشار إليه الرضي<sup>٣٣</sup> أن الإفراد في الحقيقة صفة للفظ وإنما يكون صفة للمعنى بتبعية اللفظ.

والملاحظ أن السيوطي قد وافق ابن مالك في قيود من قيود الكلمة "مستقل، ومنوي معه" إذ يذكر السيوطي: أن الكلمة قول "ومنوي معه" كما عرفها ابن مالك بأنها «لفظ مستقل دال بالوضع تحقيقا أو تقديرا أو منوي معه كذلك»<sup>٣٤</sup>.

#### (ب) أقسام الكلمة:

**الفعل:** ومن أقسام الكلمة الفعل، وقد أجمع النحاة على تعريفه، كما أجمعوا على تعريف الاسم، إلا أن الماضي من الفعل، كما ذكر الإمام السيوطي له أربع حالات<sup>٣٥</sup> غير أن أبا حيان أنكر الحالة الرابعة منها بصورها كلها، وهي: أن يحتمل الاستقبال والمضي، وذلك إذا وقع بعد همزة التنوين، أو وقع بعد أداة تحضيض، أو بعد كلما، أو بعد حيث، أو وقع صلة، أو وقع صفة لنكرة عامة<sup>٣٦</sup>. مما جعل الإمام السيوطي يعقب على رأيه هذا، بما يثبت صحة هذه الحالة قائلا: «والذي نذهب إليه الحمل على المضي، لإبقاء اللفظ على موضوعه، وإنما فهم الاستقبال فيما مثل به من خارج»<sup>٣٧</sup>.

**الحرف:** ومن الأقسام الرئيسية للكلمة الحرف الذي يعرف بعدم قبوله علامات الاسم أو الفعل، وهذا أمر متفق عليه، ولا خلاف فيه، وإنما وجه الخلاف ما نسبته ابن هشام إلى ابن السراج قوله بحرفية (عسى)، و(وليس)، وهو ما يفنده ابن السراج في أصوله وذهاب الزجاجي إلى حرفية كان وأخواتها؛ لأنها لا تدل على حدث<sup>٣٨</sup>، وقد خالفهما الإمام السيوطي مرجحا رأي الجمهور إذ يقول: «وليس منه [أي من الحرف] عسى، وليس، وكان وأخواتها على الصحيح... المشهور مذهب الجمهور: أن المذكورات أفعال [أي عسى، وليس، وكان وأخواتها]؛ لاتصال ضمائر الرفع، والتاء الساكنة بها»<sup>٣٩</sup>.

#### (ب) الكلام:

لا يعد الحديث عن مفهوم الكلام، من مقدمات النحو الأساسية فحسب، بل من الموضوعات الرئيسية في علم النحو لاسيما وقد اختلفت آراء النحاة وعباراتهم في وضع حد له مانع جامع، حيث هناك من اشترط الإفادة، وهناك من اشترط القصد وآخرون اشترطوا التركيب.

فإذا كان الزمخشري وابن الحاجب قد اشترطا الإسناد<sup>٤٠</sup>، فإن ابن مالك اشترط الإفادة والقصدية إضافة إلى الإسناد باعتبار أن الإسناد وحده غير كاف<sup>٤١</sup>، وقد عرفه السيوطي مشترطا الإفادة: «الكلام قول مفيد، وهو: ما يحسن سكوت المتكلم عليه. وقيل: السامع وقيل: هما»<sup>٤٢</sup>. واكتفى في الشرح بقوله: «أنه قول مفيد»<sup>٤٣</sup>؛ لأن «المراد بالمفيد ما يفهم معنى يحسن السكوت عليه»<sup>٤٤</sup>. وذلك تحاشيا للتكرار.

ومن خلال تعريفه هذا تبدو مخالفته لسابقه من النحاة وبخاصة، الجزولي، وابن معط وموافقته لكل من: ابن الناظم، وابن هشام وابن عقيل، حيث عرف كل من الجزولي وابن معط الكلام بقولهما: «الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع»<sup>٤٥</sup>. وعرف كل من ابن الناظم، وابن هشام، وابن عقيل، الكلام بما معناه: الكلام ذلك اللفظ الدال على معنى يحسن السكوت عليه<sup>٤٦</sup>. إلا أن موافقته لما ذكرنا من النحاة في تعريفهم للكلام لم تكن مطابقة تماما لما ورد في كتبهم، فقد استخدم السيوطي مصطلح القول بدلا من مصطلح اللفظ، وهو الأصوب؛ لأن القول لا يطلق على المهمل، وبالتالي لا يحتاج إلى قيد، بينما اللفظ يطلق على المهمل والمستعمل ويحتاج إلى أكثر من قيد.

### تركيب الكلام:

وفيما يخص تركيب الكلام فإن السيوطي يؤكد جازما على أنه «لا يتأتى إلا من اسمين، أو من اسم وفعل... ولا يمكن في كلمة خلافا لابن طلحة»<sup>٤٧</sup>، ولا اسم وحرف خلافا للفارسي<sup>٤٨</sup>،... لأن الإفادة إنما تحصل بالإسناد، ولا بد له من طرفين: مسند، ومسند إليه. والاسم بحسب الوضع يصلح أن يكون مسندا ومسندا إليه. والفعل لكونه مسندا لا مسندا إليه. والحرف لا يصلح لأحدهما»<sup>٤٩</sup>. وقد فند السيوطي ما ذهب إليه ابن طلحة أن الكلمة الواحدة قد تكون كلاما، كـ «نعم»، و«لا» في الجواب بأن «الكلام هو الجملة المقدره بعدها»<sup>٥٠</sup>.

### اشتراط القصد في الكلام:

لقد تساءل السيوطي<sup>٥١</sup> هل يشترط في الكلام القصد؟ فكان الجواب قولين: أحدهما نعم، والثاني لا، وهذا يعني أن النحاة فيما يخص اشتراط القصد في الكلام على مذهبين: فالكثير من النحاة يشترطون القصد في الكلام، فلا يسمى ما ينطق به النائم الساهي كلاما؛ ولهذا يزداد في الحد (مقصود). وقد جزم بذلك ابن مالك فقال: «الكلام ما تضمن من الكلم إسنادا مفيدا مقصودا لذاته»<sup>٥٢</sup>، وذهب أبو حيان إلى عدم اشتراط القصد فقال: «وليس من شرط الكلام قصد الناطق به، ولا كونه صادرا من ناطق واحد، ولا إفادة المخاطب شيئا يجله خلافا لزامي ذلك، بل متى حصل الإسناد المتقدم كان كلاما، ولو من غلط أو ساه، أو مخطئ، أو ناطقين، أو تركيب لا يستفيد منه المخاطب شيئا»<sup>٥٣</sup>.

ورجح السيوطي رأي جمهور النحاة وما اختاره ابن مالك من ضرورة اشتراط القصد رغم تأثيره كما هو معلوم بأبي حيان، ونقله عنه أكثر كتابه (همع الهوامع)، لكن لم يمنعه ذلك من إبداء رأيه دون تعصب، أو تقليد إذ يقول بعد أن عرّف الكلام: «والأصح اشتراط القصد»<sup>٥٤</sup>. فكان نعم الحكم ونعم الرأي.

### أقسام الكلام:

أما فيما يتعلق بتقسيم الكلام فقد ذكر السيوطي أن الناس قد اختلفوا في أقسام الكلام غير أن «الحذاق من النحاة، وأهل البيان، قاطبة على انحصاره في الخبر والإنشاء»<sup>٥٥</sup>. وهو اختياره؛ إذ يقول بعد أن عرض جملة من التقسيمات نسب بعضها إلى أصحابها، ولم ينسب البعض الآخر: «والتحقيق انحصاره في القسمين الأولين، ورجوع بقية المذكورات إليها»<sup>٥٦</sup>. أي: انحصاره في الخبر والإنشاء.

### (ت) الجملة:

ومن مقدمات النحو الأساسية الجملة، وقد اختلف النحاة في حدّها، فمنهم من عدها مرادفة للكلام ومنهم من اعتبرها غير ذلك، فابن جني في كتابه الخصائص يطابق وبصراحة بين الكلام والجملة قائلاً: «وأما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون الجمل...»<sup>٥٧</sup> كما أن الزمخشري يعرف الكلام ويسميه جملة إذ يقول: «الكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحدهما إلى الأخرى، وهذا لا يتأتى إلا في اسمين، أو فعل واسم، ويسمى جملة»<sup>٥٨</sup>، ويقول ابن يعيش مجيباً عن الفرق بين الكلام، والقول، والكلم: «أن الكلام عبارة عن الجمل المفيدة... وأما الكلم فجماعة كلمة... وأما القول فهو أعم منهما عبارة عن جميع ما ينطق به اللسان»<sup>٥٩</sup>.

وفي المقابل نجد كلا من الرضي، وابن هشام، يريان أن هناك فرقا بين مفهومي المصطلحين إذ يقول الرضي: «والفرق بين الجملة والكلام، أن الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا، كالجملة التي هي خبر المبتدأ وسائر ما ذكر من الجمل، فيخرج المصدر، وأسماء الفاعل والمفعول والصفة والظرف مع ما أسندت إليه»<sup>٦٠</sup>. ويبين ابن هشام بدوره الفرق بين الكلام والجملة قائلاً: «الكلام: هو القول بالقصد، والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه، والجملة عبارة عن فعل وفاعله، ك " قام زيد"، والمبتدأ وخبره، ك " زيد قائم"، وما كان بمنزلة أحدهما نحو: " ضرب اللص" و " أئثم الزيدان" و " كان زيد قائماً" و " ظننته قائماً" وبهذا يظهر لك أنهما ليس مترادفين، كما يتوهمه كثير من الناس... والصواب أنها أعمّ منه؛ إذ شرطه الإفادة بخلافها، ولهذا تسمعه يقولون: جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيداً، فليس بكلام»<sup>٦١</sup>.

وفي خضم هذه الآراء المتناقضة بيدي الإمام السيوطي رأيه مرجحاً ما ذهب إليه الرضي وابن هشام قائلاً: «والجملة قيل ترادف الكلام، والأصح أعمّ، لعدم شرط الإفادة»، ثم يعرف الجملة كما عرفها شيخه الكافيجي في (شرح القواعد)، إذ يقول: «وعلى هذا فحد الجملة القول المركب»<sup>٦٢</sup>.

### أقسام الجملة:

لقد اكتفى السيوطي بتقسيم الجملة إلى: اسمية، وفعلية، وظرفية معترضاً على الزمخشري وغيره زيادة الجملة الشرطية قائلاً: «وزاد الزمخشري<sup>٦٣</sup> وغيره في الجمل الشرطية، والأصح أنها من قبيل الفعلية؛ لأن المراد بالصدر المسند، أو المسند إليه، ولا عبء بما تقدم عليهما من الحروف»<sup>٦٤</sup>. فتكون الجمل عندهم اسمية، وفعلية، وظرفية، وشرطية، لكن ما يراه

الباحث أن الجملة في العربية: فعلية واسمية، فالفعلية التي صدرها فعل، والاسمية التي صدرها اسم، ولا عبرة بما قد يتقدم عليهما من الحروف والفضلات، وظرفية التي صدرها ظرف أو مجرور» نحو عندك زيد، أو في الدار زيد إذا قدرت (زيدا) فاعلا بالظرف أو المجرور، لا بالاستقرار المحذوف، ولا مبتدأ مخبرا عنه بهما»<sup>٦٥</sup>. وإلا فهي فعلية على أساس أن الاستقرار المقدر فعل، أو هي اسمية على أساس أن الظرف أو الجار والمجرور خبر مقدم، وإن كان القول بالجملة الظرفية فيه نظر «ذلك أن زيدا مبتدأ مؤخر لا فاعل بدليل أنه يصح ان تدخل عليه النواسخ فتقول: إن عندك زيدا؟ لو كان فاعلا لا يصح دخول إن عليه، ولا انتصابه. وتقول: أظننت عندك زيدا؟ ولو كان فاعلا لم ينتصب، وتقول: أكان عندك زيدا؟ فزيد اسم كان لا فاعل، وإذا كان فاعلا فأين اسم كان؟ وتقول: أكان عندك زيد؟ وأعندي ظننت زيدا؟ فتدخل كان وظن عليه مباشرة، ومعلوم أنه لا يصح إدخالهما على الفاعل، فبطل هذا القول»<sup>٦٦</sup>.

أما القول بالجملة الشرطية فالأصل فيها أنها فعلية إذا كانت مصدرة بحرف شرط، أو اسمية إذا كانت مصدرة باسم شرط على شرط أن يكون فعل الشرط لازما، أو متعديا استوفى مفعوله، وإلا فهي فعلية، ولا يمكن القول بفعاليتها على الإطلاق؛ مما يمكنني القول: إن الجملة العربية إن تكن فعلية فهي اسمية.

### ث) الإعراب والبناء:

لقد عدد السيوطي المعاني اللغوية المختلفة لمصطلح الإعراب فأوصلها إلى عشرة معان، وقال: إن المناسب للمعنى الاصطلاحي هو الإبانة، ثم ذكر اختلاف النحاة في كون الإعراب لفظيا أو معنويا. والظاهر أنه مع جمهور النحاة الذين يقولون بلفظية الإعراب علما بأن أبا حيان يرجح كونه معنويا.

كما ذكر اختلاف النحاة في سبب بناء بعض الأسماء، هل هو شيء واحد أو أكثر، إذ يقول السيوطي أثناء حديثه عن المبني: «والاسم: قيل: إن أشبه الفعل المبني. وقيل: إن لم يركب. وقيل: إن تضمن معنى الحرف. وقيل: أو وقع موقع مبني، أو ضارع ما وقع، أو أضيف إليه. وقيل: أو كثرت علل معنى الصرف»<sup>٦٧</sup>. ثم ذكر أن المختار من هذه الأسباب «وفاقا لابن مالك، وأبي الفتح، وأبي البقاء، إن أشبه الحرف بلا معارض»<sup>٦٨</sup> والملاحظ أنه يرجح بقوة ما «جزم به ابن مالك في كتبه»<sup>٦٩</sup>: أنه لا سبب للبناء سوى شبه الحرف فقط»<sup>٧٠</sup>، سواء أكان لفظيا أم معنويا، وفي جميع الوجوه المعتمدة، فهو الصحيح والمختار، والباقي من الأسباب الأخرى منها ما هو فاسد، أو ضعيف الحجة مردودها.

### المعرب من الأسماء والأفعال:

إذا كان المعرب من الأسماء ما عري من أسباب البناء، وهو أكثر الأسماء، فإن الفعل المضارع معرب لمشابهته الاسم «في اعتوار المعاني. وقيل: إبهامه، وتخصيصه، قيل: ودخول اللام، قيل: وجريانه»<sup>٧١</sup>.

فالمؤكد أن الفعل المضارع معرب بإجماع النحاة، إلا أنهم اختلفوا في علة إعرابه، فذهب البصريون ووافقهم السيوطي بأنه «أعرب لمشابهته الاسم في إبهامه، وتخصيصه، فإنه

يصلح للحال والاستقبال، ويتخلص إلى أحدهما بأحد الأمور السابقة، كما أن الاسم يكون مبهما بالتكبير، ويتخصص بالتعريف. قيل: في دخول لام الابتداء عليه، كما تدخل على الاسم، فإن ذلك يدل على مشابهة بينهما، ولذا لم تدخل على الماضي والأمر»<sup>٧٢</sup>. إلا أنه يرى أن «الأصح أنه لا عبرة في دخول اللام في الشبه، لأنها دخلت بعد استحقاق الإعراب لتخصيص المضارع بالحال، كما خصصته السين ونحوها بالاستقبال»<sup>٧٣</sup>.

### الأسماء قبل التركيب:

ماهية الأسماء قبل التركيب من المسائل التي اختلف النحاة فيها على ثلاثة أقوال: مبنية، معربة، واسطة لا مبنية ولا معربة، ولكل فريق أدلته، فالقول الأول وعليه ابن الحاجب<sup>٧٤</sup> إذ يرى «أنها مبنية لجعله عدم التركيب من أسباب البناء، وعلل غيره<sup>٧٥</sup> بأنها تشبه الحروف المهملة في كونها: لا عاملة ولا معمولة»<sup>٧٦</sup>.

والقول الثاني: «إنها معربة بناء على أن عدم التركيب ليس سببا، والشبه المذكور ممنوع؛ لأنها صالحة للعمل»<sup>٧٧</sup> وممن قال بهذا القول الزمخشري<sup>٧٨</sup>.

والثالث من الأقوال: «أنها واسطة لا مبنية ولا معربة لعدم الموجب لكل منهما، ولسكون آخرها وصلا بعد ساكن، نحو: قاف، سين وليس في المبنيات ما يكون كذلك»<sup>٧٩</sup>. وعلى هذا القول ابن مالك، وأبي حيان. إذ يقول ابن مالك: «ولا يلزم أصلا من عدم الإعراب لفظا عدمه حكما، ولو لزم ذلك لم يقل في الأفراد فتى ونحوه، لأن سبب الإعلال في مثله، مع تحركه أو تقدير تحركه، وكان الموقوف عليه مبنيا وكذا المحكي والمتبع، وهذا القول [أي أنه واسطة] غير بعيد من الصواب»<sup>٨٠</sup>. وتبعه أبو حيان فقال: «الأسماء المتمكنة قبل التركيب، كحروف الهجاء ألف، باء، تاء، ثاء، جيم، وكأسماء العدد: واحد، اثنان، ثلاثة، فلا توصف ببناء، ولا إعراب خلافا لمن زعم أنها معربة في الحكم لا في اللفظ، وخلافا لمن ذهب أنها مبنية، وهو اختيار ابن مالك»<sup>٨١</sup>.

ومن بين هذه الآراء والأقوال رجح السيوطي قول أبي حيان لقوة حجته، وقد صرح بذلك قائلا: «أنها واسطة لا مبنية ولا معربة، لعدم الموجب لكل منهما، ولسكون آخرها وصلا بعد ساكن، نحو: قاف، سين، وليس في المبنيات ما يكون كذلك. وهذا هو المختار عندي تبعاً لأبي حيان»<sup>٨٢</sup>. وإن كان في أصله هو اختيار ابن مالك. ومهما كان المصدر، فإن ما وافق عليه السيوطي ورجحه هو القول الراجح.

### تقسيم الحركات:

ذكر السيوطي أن الحركات سبع وهي: «حركة إعراب، وحركة بناء، وحركة حكاية...، وحركة اتباع... حركة نقل... وحركة تخلص من سكونين... والسابعة: واستدركها أبو حيان وغيره على (التسهيل) حركة المضاف إلى ياء المتكلم... فهي ليست عندهم إعرابا، ولا بناء، ولا هي من الحركات الستة»<sup>٨٣</sup>. إلا أن السيوطي أبدى عدم موافقته على تسمية الحركة السابعة بحركة المضاف إلى ياء المتكلم، وسماها بدلا من ذلك حركة مناسبة لأنها تشمل حركة المضاف إلى ياء

المتكلم وما يجرى مجراه قائلاً: «وعندي أن يقال بدلها، حركة مناسبة فتشملها، وما يجري مجراها»<sup>٨٤</sup>.

### ما جمع بألف وتاء:

يقول السيوطي في شرح المتن «الباب الأول من باب النياية ما جمع بألف وتاء، فإن نصبه بالكسرة نياية عن الفتحة حملاً لنصبه على جرّه، كما حمل نصب أصله جمع المذكر السالم على جرّه»<sup>٨٥</sup>.

والمختار عند السيوطي أنه من الأحسن أن يسمى هذا النوع من الجمع: ما جمع بألف وتاء، كما هو مشار إليه في عنوان المبحث بدلا من تسميته بـ(جمع المؤنث السالم) «لأنه لا فرق بين المؤنث كهنذات، والمذكر كإصطبلات، كما ذكر، والمغير نظم واحده كتمرات، وغرفات، وكسرات. ولا حاجة للتقييد: بمزيدتين ليخرج نحو: قضاة، أبيات، لأن المقصود ما دل على جمعيته بالألف والتاء، والمذكوران ليس كذلك»<sup>٨٦</sup>. ومما يتعلق بهذا الجمع أشار الإمام السيوطي إلى ما ذهب إليه بعض البصريين من منع الكسر قبل الياء، فلا يقال مثلا في لِحْيَة (لحيات) لما فيه من توالي كسرتين والياء، إلا أنه لم يجارهم في رأيهم هذا واعتبر أن الصحيح جواز ذلك، كما أجازوا اجتماع الضمتين والواو نحو: خطوة وخُطوات<sup>٨٧</sup>.

### الممنوع من الصرف:

وفي باب ما لا ينصرف، ما جاء على صيغة منتهى الجموع: مفاعل أو مفاعيل، ذكر السيوطي أن النحاة قد اختلفوا في لفظ (سراويل)، «فمذهب سيبويه أنه مفرد أعجمي، لا يصرف معرفة ولا نكرة، لشبهه هذا الجمع في الوزن»<sup>٨٨</sup> إذ يقول سيبويه: «وأما السراويل فشيء واحد، وهو أعجمي أعرب كما أعرب الأجر، إلا أن سراويل أشبه من كلامهم ما لا ينصرف في نكرة ولا معرفة، كما أشبه بَقَمُ الفعل ولم يكن له نظير في الأسماء»<sup>٨٩</sup>. وقال غير سيبويه «هو مفرد يصرف نكرة ويمنع معرفة. وقال آخرون<sup>٩٠</sup> بالمنع في الحالتين، وأنه جمع سرولة»<sup>٩١</sup>. ورجح السيوطي ما ذهب إليه سيبويه قائلاً: «والأصح منع سراويل نكرة ومعرفة»<sup>٩٢</sup>. وفي الباب نفسه، وفيما يخص اسم العلم الثلاثي الساكن الوسط ذكر السيوطي أيضا أن النحاة قد اختلفوا في صرفه على مذاهب، «أصحها — وعليه سيبويه<sup>٩٣</sup> والجمهور — جواز الأمرين فيه، الصرف، وتركه، وكلامهما مسموع»<sup>٩٤</sup>. وذلك لخفة السكون، ولإجتماع التأنيث والعلمية. وقد احتج هؤلاء ببيت لجرير، وآخر للحطيئة، إذ يقول جرير:

لَمْ تَتَلَفَعْ بِفَضْلِ مَنُزْرِهَا دَعْدُ وَلَمْ تُغَاذِ دَعْدُ بِالْعَلْبِ<sup>٩٥</sup>

الشاهد فيه: صرف دعد، ومنعها من الصرف، وهذا مما يدل على جواز الأمرين.

والبيت الثاني للحطيئة إذ يقول:

أَلَا حَبْدًا هِنْدُ وَأَرْضٌ بِهَا هِنْدُ وَهِنْدٌ أَتَى مِنْ دُونِهَا النَّأْيُ وَالْبُعْدُ<sup>٩٦</sup>

والشاهد فيه: صرف هند، ومنعها من الصرف، وكلاهما جائز. إلا أن سيبويه، والمبرد رغم أنهما يقولان بجواز الوجهين، فهما يرجحان المنع إذ قال سيبويه: «وترك الصرف

أجود»<sup>٩٧</sup>. وقال الميرد: «وأما المستعملة للتأنيث فنحو: جُمِل، ودُعِد، وهُنْد فأنت في جميع هذا بالخيار، وترك الصرف أقيس»<sup>٩٨</sup>. كما رجح ذلك أيضا ابن يعيش<sup>٩٩</sup>.

وعلى رأي أصحاب المذهب الثاني: «لا يجوز إلا المنع وعليه الزجاج، قال: لأن السكون لا يغير حكما أوجبه اجتماع علتين مانعتين»<sup>١٠٠</sup>. مما جعله يرد وبقوة على ما ذهب إليه البصريون قائلا: «وهذا خطأ: لو كانت هذه العلة توجب الصرف لم يجز ترك الصرف، فهم مجمعون معنا على أن الاختيار ترك الصرف وعليهم أن يبينوا من أين يجوز الصرف؟ وإذا بينوا وجب أن لا يكون ترك الصرف. فأما الاستشهاد بأن الشاعر في البيت صرف وترك الصرف: فأما ترك الصرف فحيد، وهو الوجه. وأما الصرف فعلى جهة الاضطرار وقد أجمعوا أن جميع ما لا ينصرف يصرف في الشعر»<sup>١٠١</sup>.

أما أصحاب المذهب الثالث «وعليه الفراء<sup>١٠٢</sup> أن ما كان اسم بلد ك (فَيْد) لا يجوز صرفه، وما لم يكن جاز، لأنهم يرددون اسم المرأة على غيرها، فيوقعون هُنْدًا، ودَعْدًا، وجُمْلًا على جماعة النساء، ولا يرددون اسم البلدة على غيرها، فلمَّا لم تردد ولم تكثر في الكلام، لزمها النقل»<sup>١٠٣</sup>. فالملاحظ أن العلة في الصرف أو في المنع مردها الخفة، والأصل فيها الاستعمال.

ومن خلال ما نقلناه عن السيوطي لم يظهر أنه يرجح ما ذهب إليه سيويوه وجمهور النحاة فحسب، بل يعتبر أن مذهبهم هو الأصح، بناء على ما سمع من كلام العرب الذين يحتج بكلامهم، وكما رجح جواز الأمرين، الصرف، وتركه، رجح الأجود منهما وهو المنع قائلا: «فالأصح أن الأجود المنع قاله ابن جني<sup>١٠٤</sup> وهو القياس والأكثر في كلامهم»<sup>١٠٥</sup>.

### منع المصروف:

إذا كان من الجائز صرف ما لا ينصرف وبإجماع النجاة، وذلك لتناسب، أو ضرورة<sup>١٠٦</sup>. فإنهم قد اختلفوا في منع المصروف على أربعة مذاهب:

**الأول:** «الجواز مطلقا حتى في الاختيار، وعلى ذلك أحمد بن يحيى (ثعلب) فإنه أنشد:

أُوْمَلْ أَنْ أَعِيشَ وَأَنْ يَوْمِي      بِأَوْلٍ أَوْ بَأَهْوَنَ أَوْ جُبَارٍ<sup>١٠٧</sup>

أَوْ النَّالِي دُبَارٍ فَإِنْ أَفْنُهُ      فمُؤْنِسَ أَوْ عَرُوبَةَ أَوْ شِيَارٍ

فقيل له: هذا موضوع، فإن مؤنسا ودبارا مصروفان وقد ترك صرفهما، فقال: هذا جائز في الكلام فكيف في الشعر؟ قال أبو حيان: فدل هذا الجواب على إجازته اختيارا»<sup>١٠٨</sup>.

**الثاني:** ويرى أصحابه «المنع المطلق حتى في الشعر، وعلى ذلك أكثر البصريين وأبو موسى الحامض<sup>١٠٩</sup> من الكوفيين، قالوا: لأنه خروج عن الأصل بخلاف صرف الممنوع في الشعر، فإنه رجوع إلى الأصل في الأسماء»<sup>١١٠</sup>.

**الثالث:** وهو المذهب الذي يرجحه السيوطي، إذ يقول عنه: «الصحيح: الجواز في الشعر، والمنع في الاختيار وعليه أكثر الكوفيين والأخفش من البصريين. واختاره ابن مالك، وصححه أبو حيان قياسا على عكسه، ولورود السماع بذلك كثيرا كقوله<sup>١١١</sup>:

فما كان حصنٌ ولا حابسٌ      يفوقان مرداسَ في مجمع»<sup>١١٢</sup>.

حيث الشاعر منع من الصرف (مرداس) فلم ينونه، وهو منصرف.

**الرابع:** «يجوز في العلم خاصة»<sup>١١٣</sup>. أي: الجواز مع العلمية.

#### إعراب الأسماء الستة:

إذا كانت الأسماء الستة بإجماع النحاة هي: أب، أخ، حم، ذو، فم، هن، فإنهم اختلفوا في إعرابها إذا أضيفت لغير ياء المتكلم، وكانت مفردة مكبرة على مذاهب، هي كالاتي كما ذكر ذلك السيوطي<sup>١١٤</sup>:

**الأول:** وهو أشهر المذاهب أن الألف، والواو، والياء في أباك، وأبوك، وأبيك هي نفسها الإعراب، وأنها ثابتة عن الحركات. وهو مذهب قطرب<sup>١١٥</sup>، والزيادي<sup>١١٦</sup>، والزرجاني<sup>١١٧</sup> من البصريين، وهشام<sup>١١٨</sup> من الكوفيين.

**الثاني:** أنها معربة بحركات مقدرة في الحروف، كما يقدر في الأسماء المقصورة، وبه قال جمهور البصريين، وصححه ابن مالك<sup>١١٩</sup>، وأبو حيان<sup>١٢٠</sup> في ارتشاف الضرب. واستدل لهذا القول: بأن أصل الإعراب أن يكون بحركات ظاهرة أو مقدرة فإذا أمكن التقدير مع وجود النظير لم يعدل عنه.

**الثالث:** أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف، والحروف إشباع وعليه المازني<sup>١٢١</sup> والزرجاج<sup>١٢٢</sup>.

**الرابع:** أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف، وهي منقولة من الحروف وعليه الربيعي<sup>١٢٣</sup>.

**الخامس:** أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف، وليست منقولة، بل هي الحركات التي كانت قبل أن تضاف، فثبت الواو في الرفع، لأجل الضمة، وانقلبت ياء لأجل الكسرة، وألفاً لأجل الفتحة، وعليه الأعمى وابن العافية.

**السادس:** أنها معربة من مكانين بالحركات والحروف معاً. وعليه الكسائي والفراء. ورد بأنه لا نظير له.

**السابع:** أنها معربة بالتغير والانقلاب حالة النصب والجر، وبعدم ذلك حالة الرفع، وعليه الجرمي.

**الثامن:** إن فاك، وذا مال معربان بحركات مقدرة في الحروف، وأن أباك، وأخاك، وحماك، وهناك، معربة بالحروف، وعليه السهيلي والرندي<sup>١٢٤</sup>.

**التاسع:** عكسه. أي عكس المذهب الثامن.

**العاشر:** إن الحروف دلائل إعراب، قاله الأخفش. واختلف في معناه.

**الحادي عشر:** إنها معربة في الرفع بالنقل، وبالنصب بالبدل، وفي الجر بالنقل والبدل معاً.

والظاهر أن السيوطي يرجح المذهب الثاني، وذلك من خلال حديثه عن إعرابها: «فإنها ترفع بالواو، وتنصب بالألف، وتجر بالياء... وهل بها أو بمقدرة، أو ما قبلها. والحروف: إشباع أو منقولة، أولاً، أو بهما، أو بالانقلاب نصبا أو جراً، والبقاء رفعا، أو فو، وذو بمقدرة، والباقي بها، أو عكسه، أو الحروف الدلائل، أو بالرفع بالنقل، والنصب بالبدل، والجر بهما؟ أقوال: أشهرها الأول، وأصحها الثاني»<sup>١٢٥</sup>.

وإذا كان السيوطي يعد إعرابها بحركات مقدرة هو الإعراب الأصح، كما في الأسماء المقصورة؛ فإن الذي يمال إليه هو إعرابها بالحروف نيابة عن الحركات «لأنه أبسط الأقوال وأيسرها على أبناء اللغة وخاصة الناشئة خلافاً لبقية الأقوال فإنها لا تخلو من تكلف واعتراضات»<sup>١٢٦</sup>.

### إعراب المثني وجمع المذكر السالم:

اختلف النحاة في إعراب المثني وجمع المذكر السالم<sup>١٢٧</sup> فجمهور النحاة من المتأخرين يرون أن إعرابهما بالحروف، وقيل: بحركات مقدرة فيما قبلها، وهي الدال من الزيدان والزيدون والزيدين مثلاً. ورد بأنه تقدير في غير الآخر، والإعراب لا يكون إلا آخرًا. وقيل: بحركات مقدرة بالألف والواو والياء. وقيل: الحروف دلالات إعراب، بمعنى أنك إذا رأيتها فكأنك رأيت الإعراب. وقيل: الإعراب ببقاء الألف والواو رفعا، وانقلابها نصبا وجرا. فكأن التغيير والانقلاب وعدمه هو الإعراب، ولا إعراب ظاهر ولا مقدر، وهذا بناء على أن الإعراب معنوي لا لفظي.

غير أن السيوطي يرجح إعرابهما بالحروف، كما جزم بذلك جمهور النحاة من المتأخرين، نافيا أن يكون إعرابهما بغيرها، بل يعتبرها لاغية ومردودة على أصحابها، إذ يقول: «وليس الإعراب في المثني والجمع بمقدرة قبلها، أو فيها، أو دلالات، أو بالبقاء والانقلاب، خلافاً لزاعميها»<sup>١٢٨</sup>.

### (ج) أعرف المعارف:

إذا كان النحاة قد أجمعوا على أن المعارف سبعة وهي: الضمائر، وأسماء الأعلام، وأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، والمعرف بأل، والمضاف إلى معرفة، والمنادى؛ فإنه أيضا اتفق المتقدمون والمتأخرون منهم على أن المعارف متفاوتة، وعلى التفاوت اختلاف في أي هذه المعارف أقوى وأقدر<sup>١٢٩</sup>، ومحل الخلاف في غير اسم الله تعالى، فإنه أعرف المعارف.

-فذهب سيبويه والجمهور إلى أن المضمرة أعرفها. قال ابن مالك: «وأمكنها في التعريف ضمير المتكلم؛ لأنه يدل على المراد بنفسه، وبمشاهدة مدلوله، وبعدم صلاحيته لغيره، وبتميز صوته، ثم ضمير المخاطب؛ لأنه يدل على المراد بنفسه، وبمواجهة مدلوله. ثم العلم؛ لأنه يدل على المراد به حاضرا وغائبا على سبيل الاختصاص. ثم ضمير الغائب السالم من إبهام نحو: زيد رأيت... ثم المشار به والمنادى وهما متقاربان. ثم الموصول، وهو بحسب صلته فيكمل تعريفه بكمال وضوحها وينقص بنقصانها. ثم المعرف بالأداة. والمعرف بالإضافة بحسب المضاف إليه»<sup>١٣٠</sup>.

-وقيل العلم أعرفها، وعليه الصيرمي<sup>١٣١</sup>، ونسب لسيبويه<sup>١٣٢</sup>، وليس في الكتاب، واختاره أبو حيان إذ يقول: «والذي أختاره أن المعارف خمس أعرفها العلم الشخصي ثم المضمرة ثم المبهمة ثم ذو(أل)، وأن المضمرة، والمبهمة ذو(أل) كلييات جزئيات حالة الاستعمال، ألا ترى أن كل متكلم يقول: أنا، وكل مخاطب يقال له: أنت، وكل غائب يقال له: هو، وكذا أسماء الإشارة يشار بهذا لكل قريب، وبهذي لكل قريبة، وكذا الباقي»<sup>١٣٣</sup>.

-وقيل: أعرفها اسم الإشارة، وعليه الكوفيون ونسب إلى ابن السراج. مع أنه يصرح في كتابه الأصول «والمعرفة خمسة أشياء: الاسم المكنى، المبهم، والعلم، وما فيه الألف واللام، وما أضيف إليهن»<sup>١٣٤</sup>. مما يعني أن أعراف المعارف عند ابن السراج هو المضمرة. والملاحظ على هذا الترتيب أن اسم الإشارة عند ابن السراج أعراف من اسم العلم خلافاً لجمهور النحاة. واحتج بأن أسماء الإشارة تتعرف بشيئين: بالعين وبالقلب، في حين تتعرف سائر المعارف بالقلب فقط.<sup>١٣٥</sup>

- وقيل ذو(أل) قبل الموصول؛ لأنه وضع لتعريفه أداة، وغيره لم توضع له أداة، وعليه ابن كيسان<sup>١٣٦</sup> لوقوعه صفة له في قوله تعالى: (قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَىٰ) <sup>١٣٧</sup>. والصفة لا تكون أعراف من الموصوف.

ورجح السيوطي مذهب الجمهور قائلاً: «والجمهور أن المعارف متفاوتة، فأرفعها ضمير متكلم، فمخاطب، فعلم، فغائب، فإشارة، ومنادى»<sup>١٣٨</sup>.

### المنادى النكرة:

من النحاة من ذكر أن المنادى النكرة معرفة بالقصد، أو بألف ولام مقدرتين ناب عنهما حرف النداء ومنهم من أغفل ذكر المنادى البتة مكتفياً ببقية المعارف الأخرى، فنجد سيبويه قد نص على أن «المعرفة خمسة أشياء الأسماء التي هي أعلام خاصة، والمضاف إلى المعرفة، والألف واللام، والأسماء المبهمة، والإضمار»<sup>١٣٩</sup>. مع أنه ذكر أن أستاذه الخليل يعد المنادى النكرة معرفة بالقصد، إذ قال «وزعم الخليل رحمه الله أن الألف واللام إنما منعهما أن يدخلوا في النداء من قبل أن كل اسم في النداء مرفوع معرفة. وذلك أنه إذا قال: يا رجل ويا فاسق، فمعناه كمعنى يا أيها الفاسق ويا أيها الرجل، وصار معرفة لأنك أشرت إليه وقصدت قصده، واكتفيت بهذا عن الألف واللام، وصار كالأسماء التي هي للإشارة نحو هذا وما أشبه ذلك، وصار معرفة بغير ألف ولام لأنك إنما قصدت قصد شيء بعينه. وصار هذا بدلاً في النداء من الألف واللام، واستغني به عنهما»<sup>١٤٠</sup>. فالملاحظ أن القائلين بمعرفة المنادى النكرة قد اختلفوا، فمنهم من يرى أن معرفتها بالقصد والإقبال عليها، على رأس هؤلاء الخليل كما سبق وأن ذكرنا، ومن بينهم أيضاً ابن السراج<sup>١٤١</sup>، وابن مالك<sup>١٤٢</sup>. وحثهم في ذلك أن الألف واللام، وحرف النداء لا يجتمعان.

ومنهم من يرى أن تعريفه ليس بالقصد، وإنهما بألف ولام ناب عنهما حرف النداء، وهو اختيار أبي حيان إذ قال: والذي صححه أصحابنا: أن العلم في النداء باق على تعريف العلمية، وأن النكرة المقبل عليها تعرّف بـ (أل) المحذوفة منها النائب حرف النداء عنها»<sup>١٤٣</sup>.

ورجح السيوطي الرأي الأول قال ذاكر الأسماء المعرفة: «والجمهور أن المعارف متفاوتة، فأرفعها ضمير متكلم، فمخاطب، فعلم، فغائب، فإشارة، ومنادى. والأصح أن تعريفه بالقصد، لا بأل منوية»<sup>١٤٤</sup>.

## خاتمة

- ما أمكنني استخلاصه في ختام هذا البحث أجمله في النقاط الآتية:
- 1- جلال الدين السيوطي هو من أبرز أولئك العلماء الذين كان لهم الدور الفاعل والتميز في بلورة المفاهيم النحوية وتوضيحها، والقول الفصل في أهم الإشكالات النحوية.
  - 2- استطاع الإمام السيوطي أن يبدي رأيه وبقوة مرجحاً من الآراء ما يراه صواباً مرة، ومعارضاً مرة أخرى، وموفقاً بين الآراء التي تبدو في ظاهرها متناقضة، ومتفرداً بالرأي في الكثير من المسائل والقضايا النحوية، وبخاصة المشكلة منها. نذكر منها تفرد بتسمية (جمع المؤنث السالم) بـ (ما جمع بألف وتاء) كما هو مشار إليه في عنوان المبحث؛ لأنه لا فرق بين المؤنث كهنات، والمذكر كإصطبلات، كما ذكر، والمغير نظم واحده كتمرات، وعُرفات، وكسرات. ولا حاجة للتقييد: بمزيدتين ليخرج نحو: قضاة، أبيات لأن المقصود ما دل على جمعته بالألف والتاء، والمذكوران ليس كذلك<sup>١٤٥</sup>. وكذلك تسميته حركة المضاف إلى ياء المتكلم، بحركة مناسبة لأنها تشمل حركة المضاف إلى ياء المتكلم وما جرى مجراه قاتلاً: «وعندي أن يقال بدلها، حركة مناسبة فتشملها، وما يجري مجراها»<sup>١٤٦</sup>. كما يرى أيضاً أن مصطلح "القول" في تعريف الكلمة أدق وأصوب من مصطلح اللفظ باعتبار أن اللفظ يدل على المهمل، والموضوع لمعنى، بينما القول يدل على ما هو موضوع لمعنى فقط.
  - 3- وظف الشواهد النحوية بمختلف أنواعها توظيفا علميا طريقة ومحتوى، مجيبا على الكثير من الإشكالات اللغوية التي ظلت ردحا من الزمن تشكل عائقا في وجه المتعلمين.
  - 4- صنف السيوطي وبأمانة علمية منقطعة النظير، فلم يبخس الناس أشياءهم، ولم ينكر على غيره من العلماء جهودهم.
  - 5- اتبع منهجاً علمياً رصينا من أهم مميزاته شكلا حسن التوبيخ والتقسيم، ومضمونا الإحاطة والابتكار. حيث رتب موضوعاته، وقسمها على أساس الإعراب إلى مقدمات وسبعة كتب قاتلاً: «وهذا ترتيب بديع لم أسبق إليه، حذوت فيه كتب الأصول»<sup>١٤٧</sup>. منتها في عرضها طريقتين: طريقة عدم المزج، وطريقة المزج. مقتفيا منهج الأصوليين، فكان يبدأ بذكر المسألة، ثم يذكر الآراء الواردة فيها اتفاقا واختلافا، ليذكر رأيه الشخصي بعدها مؤيدا أو معارضا، معتمدا ألفاظا مخصوصة، كما اهتم بتنظيم هذه الآراء وترتيبها.
  - 6- ومن أشهر ما ألف في النحو العربي كتابه الموسوم بـ: (همع الهوامع في شرح جمع الجوامع)، وهو من باب إضافة المصدر إلى اسم الفاعل قصد المبالغة، الذي يعد مصدرا من أهم مصادر النحو العربي جامعا لجهود القدماء أو يكاد.
  - 7- همع الهوامع كتاب حافل بالآراء النحوية لعدد كبير من علماء النحو، التي لم يكتف بعرضها ووصفها فحسب، بل رد على أكثر من رأي منها ووافق وجهه، ورجح الكثير منها بالأدلة القاطعة والحجج الثابتة نقلا وعقلا، كما فند بعضها.
  - 8- وظف عدة مصطلحات صريحة، وغير صريحة في إبداء مواقفه المختلفة من آراء سابقه من النحاة دون تعصب أو تقليد نذكر منها قوله: الأصح، المختار، الأرجح، عندي، وهو اختياري، الصواب، الأشهر، الأعراف وليس بصحيح، الأحسن.

## الهوامش:

- ١- ينظر: حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، السيوطي ج ١ ص ٣٣٦- تح محمد أبو الفضل إبراهيم- دار إحياء الكتب العربية، مصر، ١٩٦٧م.
- ٢- المصدر السابق، ج ١ ص ٣٣٥.
- ٣- ينظر الكواكب السائرة، الغزي، ج ١، ص ٢٢٧، ط ١، دار الكتب العلمية، لبنان بيروت، ١٩٩٧م.
- ٤- التحولات الفكرية، عليان الجالودي ص ٧٦، ط ١، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، مكتب الأردن، ٢٠١٤م
- ٥- التحولات الفكرية ج ١ ص ٣٧-٣٨
- ٦- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن التاسع، الشوكاني ج ١ ص ٣٣٤-٣٣٥ د. ط. دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، د، ت.
- ٧- المصدر نفسه ج ١ ص ٢٢٨
- ٨- الأعلام، الإمام الزركلي ج ٣ ص ٣٠٠-٣٠١. ط ١، دار العلم للملايين، لبنان بيروت، ٢٠٠٦م.
- ٩- شذرات الذهب، لابن العماد، ج ١٠ ص ٧٤. ط ١، تح محمود الأرنؤوط، دار ابن الكثير، دمشق، ١٩٩٣م.
- ١٠- السيوطي وأثره في الدراسات اللغوية، عبد العال سالم مكرم، ص ١٨٧، ط ١، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٩.
- ١١- ينظر الأعلام، خير الدين الزركلي، ج ٣ ص ٣٠١.
- ١٢- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، السيوطي، ج ١ ص ٣٣٨.
- ١٣- همع الهوامع، السيوطي، تح عبد العال سالم مكرم، ج ١ ص ١٠١ دط، مؤسسة الرسالة، لبنان بيروت، ١٩٩٢
- ١٤- المصدر نفسه، ج ١ ص ٢
- ١٥- همع الهوامع ج ١ ص ٢-٣
- ١٦- المصدر نفسه ج ١ ص ١
- ١٧- المصدر نفسه ج ١ ص ١١ من تقديم الكتاب
- ١٨- همع الهوامع ج ١ ص ٢
- ١٩- المصدر نفسه ج ١ ص ١
- ٢٠- المصدر نفسه ج ١ ص ١
- همع الهوامع ج ١ ص ٣ ٢١-
- المصدر نفسه ج ٤ ص ١٤٩ ٢٢-
- ٢٣- همع الهوامع ج ١ ص ٢
- ٢٤- الاقتراح في علم أصول النحو، للسيوطي، ص ٧٤-٧٥ دط، مصر، دار الجامعة المصرية، ٢٠٠٦.
- ٢٥- المرجع نفسه ص ٢٠٤
- ٢٦- همع الهوامع ج ٢ ص ٧٣
- ٢٧- همع الهوامع، السيوطي، ج ١ ص ٤
- ٢٨- المصدر نفسه، ج ١ ص ٤
- ٢٩- شرح التسهيل، لابن مالك، ج ١ ص ١٢، ط ١ تحقيق: محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، لبنان بيروت، ٢٠٠١.
- ٣٠- همع الهوامع، السيوطي ج ١ ص ٥
- ٣١- ينظر الباب لأبي البقاء العكبري، ص ٤٥ ط ١، تح غازي مختار طلبيمات، دار الفكر المعاصر، لبنان بيروت، ١٩٩٥
- ٣٢- ينظر الكافية في علم النحو لابن الحاجب، تح: صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب القاهرة، د ط، د ت، ص ١١. وارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي، ج ١ ص ٢١ ط ١، تح رجب عثمان محمد، ورمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي القاهرة، ١٩٩٨.
- ٣٣- ينظر شرح الرضي على الكافية، ص ٢٢ ط ١، يوسف حسن عمر، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ١٩٩٦
- ٣٤- شرح التسهيل، لابن مالك، ج ١ ص ١٢
- ٣٥- ينظر همع الهوامع، السيوطي ج ١ ص ٢٤
- ٣٦- ينظر المصدر نفسه ج ١ ص ٢٤-٢٥-٢٦
- ٣٧- همع الهوامع، السيوطي ج ١ ص ٢٦
- ٣٨- ينظر مغني اللبيب ص ٢٩٠، والأصول لابن السراج، ج ١ ص ٨٢-٨٣ والجمل للزجاجي ص ٤١
- ٣٩- همع الهوامع ج ١ ص ٢٨
- ٤٠- ينظر المفصل في علم العربية للزمخشري، ص ٨ تح سعيد محمود عقيل، دار الجيل بيروت، ٢٠٠٣، الكافية

- في علم النحو لابن الحاجب، ص ١١، دط، تح صالح عبد العظيم الشاعر، القاهرة، مكتبة الآداب، دت،  
 ٤١ - شرح التسهيل لابن مالك ج ١ ص ٥، ط١، تح عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، مصر دال هجر، ١٩٩٠  
 ٤٢ - همع الهوامع، السيوطي، ج ١ ص ٢٨  
 ٤٣ - المصدر نفسه ج ١ ص ٢٩  
 ٤٤ - المصدر نفسه ج ١ ص ٢٩  
 ٤٥ - الفصول الخمسون لابن معط، ص ١٤٩، تح محمود محمد الطنجي. د. ط. د. ت. عيسى البابي الحلبي. وشرح المقدمة الجازولية لأبي علي الشلوبين ج ١ ص ١٦٦، ط٢، تح تركي العتيبي الرياض مكتبة الرشد. ١٩٩٤.  
 ٤٦ - شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ص ١٠٥، ط١، تح محمد باسل عيون السود، بيروت لبنان، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام، ج ١ ص ١١، دط، صيدا بيروت، المكتبة العصرية، دت، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ج ١ ص ١٨، دط، بيروت لبنان، دار الفكر، ٢٠٠٩.  
 ٤٧ - محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك بن خلف ابن أحمد الأموي الأشبيلي أبو بكر المعروف بابن طلحة كان إماما في صناعة العربية يميل في النحو إلى مذهب ابن طراوة توفي بأشبيلية ٦١٨هـ (ينظر بغية الوعاة للسيوطي ج ١ ص ١٢١، دط، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، المكتبة العصرية، دت)  
 ٤٨ - ينظر الإيضاح العسدي، للفارسي، ص ١٠٩، ط١، تح حسن فرهود، الرياض، ط١، ١٩٦٩ م  
 ٤٩ - "همع الهوامع ج ١ ص ٣٣  
 ٥٠ - المصدر نفسه ج ١ ص ٣٣  
 ٥١ - ينظر المصدر نفسه ج ١ ص ٣٠  
 ٥٢ - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، ص ٠٣، دط تح محمد كامل بركات، مصر، دار الكاتب العربي، ١٩٦٧ م  
 ٥٣ - ارتشاف الضرب، لأبي حيان، ج ١، ص ٨٣٢  
 ٥٤ - همع الهوامع، ج ١، ص ٢٨  
 ٥٥ - همع الهوامع، ج ١، ص ٣٤  
 ٥٦ - المصدر نفسه ج ١ ص ٣٥  
 ٥٧ - الخصائص، لابن جني، ج ١، ص ١٧، دط، تح محمد علي النجار، بيروت، دار الكتب العلمية، دت.  
 ٥٨ - المفصل في علم العربية، للزمخشري، ص ٠٨، ط١، لبنان، دار الجيل، ٢٠٠٣،  
 ٥٩ - شرح المفصل لابن يعقوب ج ١ ص ٧٥، ط١، بيروت دار الكتاب العلمية، ٢٠٠١.  
 ٦٠ - شرح الرضي على الكافية، ج ١ ص ٣٣، ط٢، تح يوسف حسن عمر، بنغازي دار الكتب الوطنية، ١٩٩٦.  
 ٦١ - مغني اللبيب، ابن هشام، ص ٤١٩، ط١، تح مازن المبارك، محمد علي حمدالله، دمشق، دار الفكر، ١٩٦٤.  
 ٦٢ - همع الهوامع ج ١ ص ٣٧  
 ٦٣ - ينظر المفصل في علم العربية للزمخشري ص ٣٢  
 ٦٤ - المصدر نفسه ج ١ ص ٣٨  
 ٦٥ - همع الهوامع ج ١ ص ٣٨  
 ٦٦ - الجملة العربية تاليفها وأقسامها، فاضل صالح السامرائي، ص ١٦٠  
 ٦٧ - همع الهوامع، ج ١، ص ٤٦  
 ٦٨ - المصدر نفسه، ج ١ ص ٤٦  
 ٦٩ - شرح التسهيل لابن مالك، ج ١، ص ٣٧-٣٨-٣٩  
 ٧٠ - همع الهوامع، ج ١ ص ٤٨  
 ٧١ - المصدر نفسه ج ١ ص ٥٣  
 ٧٢ - همع الهوامع، ج ١ ص ٥٤  
 ٧٣ - المصدر نفسه ج ١ ص ٥٤  
 ٧٤ - ينظر شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين الاسترأبادي، ج ٢، ص ٢٢١، تح محمد نور حسن، محمد رفراف، محي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الكتب العلمية، دط، ١٩٧٢،  
 ٧٥ - ينظر شرح حدود النحو، لابن قاسم المالكي، ص ٧٧، ط١، تح خالد فهمي، القاهرة مكتبة الآداب، ٢٠٠٨.  
 ٧٦ - همع الهوامع، ج ١، ص ٥٧  
 ٧٧ - المصدر نفسه ج ١ ص ٥٧  
 ٧٨ - ينظر الكشاف للزمخشري، ج ١ ص ١٢٩، ط١، تح عادل أحمد، علي محمد معوض، الرياض، مكتبة العبيطان، ١٩٩٨.  
 ٧٩ - همع الهوامع، ج ١، ص ٥٧

- ٨٠- شرح التسهيل لابن مالك، ج١، ص٣٨-٣٩  
 ٨١- وارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي، ج١ ص ٦٧٦.  
 ٨٢- همع الهوامع، ج١، ص٥٧  
 ٨٣- همع الهوامع، ج١، ص٦٠  
 ٨٤- المصدر نفسه، والصفحة نفسها  
 ٨٥- المصدر نفسه ج١، ص٦٧  
 ٨٦- همع الهوامع، ج١، ص٦٧  
 ٨٧- ينظر المصدر نفسه ج١، ص٧٤  
 ٨٨- همع الهوامع ج١، ص٨٠  
 ٨٩- الكتاب، لسبويه، ج٣، ص٢٢٩، د.ط، تح عبد السلام محمد هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٩٢.  
 ٩٠- ينظر أمالي ابن الحاجب ج٢ ص٥٩٦-٥٩٧، وشرح الرضي على الكافية ج١ ص١٥٠-١٥١  
 ٩١- همع الهوامع، ج١، ص٦٧  
 ٩٢- المصدر نفسه ج١، ص٨٠  
 ٩٣- ينظر الكتاب لسبويه، ج٣، ص٢٤٠  
 ٩٤- المصدر نفسه ج١، ص١٠٨  
 ٩٥- البيت من المنسرح لجرير في ديوانه، ص٦٧، د.ط، بيروت دار بيروت للطباعة والنشر ١٩٨٦.  
 ٩٦- البيت من الطويل، للحطينة، في ديوانه، ص٧١، ط١، تح مفيد محمد قميحة، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٣ م  
 ٩٧- الكتاب، لسبويه، ج٣، ص٢٤٠  
 ٩٨- المقتضب، للمبرد، ج٣، ص٣٥٠، ط٢، تح محمد عبد الخالق عزيمة، القاهرة، ١٩٩٤ م  
 ٩٩- ينظر شرح المفصل لابن يعيش، ج١، ص١٩٣، ط١، تح إميل بديع يعقوب، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠١ م  
 ١٠٠- همع الهوامع ج١، ص١٠٨  
 ١٠١- ما ينصرف وما لا ينصرف، أبو إسحاق الزجاج، ص٥٠، د.ط، تح هدى محمود قراعة، القاهرة، ١٩٧١ م  
 ١٠٢- ينظر معاني القرآن للفراء ج١ ص٤١-٤٢  
 ١٠٣- همع الهوامع ج١، ص١٠٨  
 ١٠٤- ينظر الخصائص لابن جني، ج٣، ص٣١٦  
 ١٠٥- همع الهوامع ج١ ص١٠٨  
 ١٠٦- ينظر همع الهوامع، ج١، ص١١٩  
 ١٠٧- البيتان من الوافر، بلا نسية، في الإنصاف، ج٢ ص٤٩٧، تح محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت المكتبة العصرية، د.ط، ١٩٨٧، وما ذكره في هذين البيتين أسماء الأيام في الجاهلية: وأول: يوم الأحد، وأهون: يوم الاثنين، وجبار: يوم الثلاثاء، ودبار: يوم الأربعاء، ومؤنس: يوم الخميس، وعروبة: يوم الجمعة، وشيار يوم السبت.  
 ١٠٨- همع الهوامع، ج١، ص١٢٠  
 ١٠٩- ينظر بغية الوعاة، للسيوطي، ج١، ص٦٠١  
 ١١٠- المصدر نفسه ج١ ص١٢١  
 ١١١- البيت من المتقارب، لابن مرداس، في ديوانه، ص١١٢، ط١، تح يحيى الجبوري، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٩١ م  
 ١١٢- همع الهوامع، ج١، ص١٢١  
 ١١٣- المصدر نفسه ج١، ص١٢١  
 ١١٤- ينظر همع الهوامع، ج١، ص١٢٣-١٢٧  
 ١١٥- محمد بن المستنير، أبو علي النحوي المعروف بقطرب، لازم سبويه، وكان يدلح إليه، وأخذ عن عيسى بن عمر، من تصانيفه العلل في النحو، المصنف الغريب في اللغة، توفي ٢٠٦ هـ (ينظر بغية الوعاة، للسيوطي ج١، ص٢٤٢)  
 ١١٦- إبراهيم بن سفيان، بن سليمان، بن زياد بن أبيه، أبو إسحاق الزياتي، كان نحويًا لغويًا راوية، قرأ على سبويه كتابه ولم يتّمه، توفي ٢٤٩ هـ (ينظر بغية الوعاة، للسيوطي ج١، ص٤١٤)  
 ١١٧- كتاب الجمل في النحو، للزجاجي، ص٣-٤-٥، ط١، تح علي توفيق الحمد، بيروت مؤسسة الرسالة، ١٩٨٤ م  
 ١١٨- هشام بن معاوية الضرير، أبو عبد الله النحوي الكوفي، أحد أعيان أصحاب الكسائي، من تصانيفه: مختصر النحو، توفي ٢٠٩ هـ (ينظر بغية الوعاة، للسيوطي ج١، ص٣٢٨)

- ١١٩- ينظر شرح التسهيل، لابن مالك، ج١، ص ٤٧
- ١٢٠- ينظر ارتشاف الضرب، لأبي حيان، ج٢ ص ٨٣٦
- ١٢١- شرح المفصل، لابن يعيش، ج١، ص ١٤٥
- ١٢٢- التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان، ج١، ص ١٧٧، دط، تح حسن هندراوي، دمشق، دار القلم، د.ت.
- ١٢٣- هو علي بن عيسى بن الفرج بن صالح الربيعي أبو الحسن الزهري، أحد أئمة النحويين وحذاقهم الجيدين النظر، الدقيقي الفهم والقياس، أخذ عن السيرافي، ولازم الفارسي عشر سنوات، كان يحفظ الكثير من أشعار العرب، من مصنفاته البديع في النحو. توفي ٤٢٠هـ (بغية الوعاة، ج٢، ص ١٨١، وفيات الأعيان لابن خلكان، ج١، ص ٤٣٣ د.ط، تح إحسان عباس، بيروت، دار صادر، د.ت.
- ١٢٤- عمر بن عبد المجيد بن حسن الأزدي الرندي الأندلسي النحوي المقرئ نزيل مألقة، من مصنفاته: الفاخر في شرح جمل عبد القادر في النحو. توفي سنة ٥٧٩ هـ. (هدية العارفين في أسماء المؤلفين وأثار المصنفين، لإسماعيل باشا البغدادي، ج١، ص ٧٨٤ دط، القاهرة، مؤسسة التاريخ العربي ١٩٨٢م
- ١٢٥- همع الهوامع، ج١، ص ١٢٢-١٢٣
- ١٢٦- الاختيارات النحوية لأبي حيان في ارتشاف الضرب، أيوب جرجيس عطية ص ٧٢-٧٣ مصر، دار الحكمة للنشر، د.ت.
- ١٢٧- ينظر همع الهوامع، ج١، ص ١٦١
- ١٢٨- همع الهوامع، ج١، ص ١٦١
- ١٢٩- ينظر المصدر نفسه ج١، ص ١٩١
- ١٣٠- شر التسهيل لابن مالك، ج١، ص ١١٦
- ١٣١- عبد الله بن علي بن إسحاق الصيرمي النحوي، من مصنفاته: التبصرة في النحو، أكثر أبو حيان من النقل عنه، وله ذكر في جمع الجوامع (ينظر بغية الوعاة، للسيوطي ج٢، ص ٤٩)
- ١٣٢- الكتاب لسبويه، ج٢، ص ٥٥
- ١٣٣- ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي، ج٢، ص ٩١٠
- ١٣٤- الأصول في النحو، لابن السراج، ج١، ص ١٤٩، ط٢، تح الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٦م
- ١٣٥- ينظر شرح المفصل لابن يعيش، ج٢، ص ٣٥٢
- ١٣٦- محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان أبو الحسن النحوي أخذ عن المبرد وثلعب، يحفظ المذهب البصري والكوفي في النحو، لكنه إلى مذهب البصريين أميل من تصانيفه المهذب في النحو. مات لثمان خلون من ذي القعدة سنة ٢٩٩هـ.
- ١٣٧- سورة الأنعام من الآية ٩١
- ١٣٨- همع الهوامع. ج١. ص ١٨٩.
- ١٣٩- الكتاب لسبويه، ج٢، ص ٥٥
- ١٤٠- المصدر نفسه ج٢، ص ١٩٧
- ١٤١- الأصول، لابن السراج، ج١، ص ٣٣١
- ١٤٢- شرح التسهيل، ج١، ص ١١٦
- ١٤٣- ارتشاف الضرب، ج٢، ص ٩٠٩
- ١٤٤- همع الهوامع، ج١، ص ١٨٩
- ١٤٥- همع الهوامع، ج١، ص ٦٧
- ١٤٦- المصدر نفسه، والصفحة نفسها
- همع الهوامع ج١ ص ١٤٧

#### قائمة المصادر والمراجع:

##### أولاً: القرآن الكريم

##### ثانياً: قائمة المصادر

- ١- ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي، تح رجب عثمان محمد، ورمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي القاهرة، ط١، ١٩٩٨.
- ٢- الاقتراح في علم أصول النحو، للسيوطي، مصر، دار الجامعة المصرية، د.ط، ٢٠٠٦.
- ٣- الإنصاف، تح محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت المكتبة العصرية، د.ط، ١٩٨٧.
- ٤- الإيضاح العضدي، للفارسي، تح حسن فرهود، الرياض، ط١، ١٩٦٩، جامعة الرياض، ط١، ١٩٦٩.

- ٥-الأصول في النحو، لابن السراج، تح الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٩٩٦
  - ٦-الأعلام، الإمام الزركلي دار العلم للملايين، لبنان بيروت، ط١٥، ٢٠٠٦.
  - ٧-أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام، صيدا بيروت، المكتبة العصرية، دط، دت.
  - ٨-البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن التاسع، الشوكاني، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، دط، د، ت.
  - ٩-بغية الوعاة للسيوطي تح محمد أبو الفضل ابراهيم، بيروت، المكتبة العصرية دط، دت.
  - ١٠-التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان، تح الهنداوي، دمشق، دار القلم، دط، دت.
  - ١١-تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، تح محمد بركات، مصر، دار العربي، دط، ١٩٦٧.
  - ١٢-حسن المحاضرة، السيوطي، تح محمد أبو الفضل، دار إحياء الكتب، مصر، ١٩٦٧م-١٣٨٧هـ.
  - ١٣-الخصائص، لابن جني، تح محمد علي النجار، بيروت، دار الكتب العلمية، دط، دت.
  - ١٤-ديوان ابن مرداس، تح يحيى الجبوري، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١٩٩١، ١.
  - ١٥-ديوان الحطيئة، تح، مفيد محمد قميحة، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١.
  - ١٦-ديوان جرير، بيروت دار بيروت للطباعة والنشر، دط، ١٩٨٦.
  - ١٧-شذرات الذهب، لابن العماد، تح محمود الأرنؤوط، دار ابن الكثير، دمشق، ط١، ١٩٩٣.
  - ١٨-شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تح عيون السود، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٠.
  - ١٩-شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بيروت لبنان، دار الفكر، دط، ٢٠٠٩.
  - ٢٠-شرح التسهيل، لابن مالك، تح: محمد عبد القادر، وطارق فتحى، دار الكتب، بيروت، ط١ ٢٠٠١.
  - ٢١-شرح الرضي على الكافية، يوسف حسن عمر، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ط١ ١٩٩٦.
  - ٢٢-شرح المفصل لابن يعيش، تح إميل بديع، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠١، ج١، ص٧٢،
  - ٢٣-شرح المقدمة الجازولية لأبي علي الشلوبين تح تركي العتيبي الرياض مكتبة الرشد ط٢. ١٩٩٤.
  - ٢٤-شرح حدود النحو، لابن قاسم المالكي، تح خالد فهمي، القاهرة مكتبة الآداب، ط١، ٢٠٠٨.
  - ٢٥-شرح شافية ابن الحاجب، للرضي، تح محمد رفراف، عبد الحميد محي الدين، بيروت، دار الكتب العلمية، دط، ١٩٧٢.
  - ٢٦-الفصول الخمسون لابن معطي، تح محمود محمد الطناجي. دط. دت. عيسى البابي الحلبي.
  - ٢٧-الكافية في علم النحو لابن الحاجب، تح: صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب القاهرة، دط، دت.
  - ٢٨-كتاب الجمل في النحو، للزجاجي، تح علي توفيق الحمد، بيروت مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٤.
  - ٢٩-الكتاب، لسبويه، تح عبد السلام محمد هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، دط، ١٩٩٢، ج٣، ص٢٢٩.
  - ٣٠-الكشاف للزمخشري، تح عادل أحمد، علي محمد معوض، الرياض، مكتبة العبيطان، ط١ ١٩٩٨.
  - ٣١-الكواكب السائرة، الغزي، دار الكتب العلمية، لبنان بيروت، ط١، ١٩٩٧.
  - ٣٢-اللباب لأبي البقاء العكبري، تح غازي مختار، دار الفكر المعاصر، لبنان بيروت، ط١ ١٩٩٥.
  - ٣٣-ما ينصرف وما لا ينصرف، أبو إسحاق الزجاج، تح هدى محمود قراعة، القاهرة، دط، ١٩٧١.
  - ٣٤-مغني اللبيب، ابن هشام، تح مازن المبارك، محمد علي حمدالله، دمشق، دار الغفر، ط١، ١٩٦٤.
  - ٣٥-المقتضب، للمبرد، تح محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، ط٢، ١٩٩٤.
  - ٣٦-هدية العارفين في أسماء المؤلفين، لإسماعيل باشا، القاهرة، مؤسسة التاريخ العربي، دط، ١٩٨٢،
  - ٣٧-همع الهوامع، السيوطي، تح عبد العال سالم مكرم، دط، مؤسسة الرسالة، لبنان بيروت، ١٩٩٢.
  - ٣٨-وفيات الأعيان لابن خلكان، تح إحسان عباس، بيروت، دار صادر دط، دت.
- ثانياً: قائمة المراجع**
- ١- الاختيارات النحوية لأبي حيان في ارتشاف الضرب، أيوب جرجيس عطية مصر، دار الحكمة للنشر.
  - ٢- التحولات الفكرية، عليان الجالودي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، مكتب الأردن، ط١، ٢٠١٤.
  - ٣- الجملة العربية تأليفها وأقسامها، فاضل صالح السامرائي، الأردن، دار الفكر، ط٢، ٢٠٠٧.
  - ٤- السيوطي وأثره في الدراسات اللغوية، عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٩.